

الحدث

في خير لم يجد له مساحة في الإعلام المصري، على وجه الخصوص، سلّمت الحكومة الإثيوبية، بصورة رسمية قبل أسبوع، مصر، خطتها الملء خزانات سد النهضة، وذلك بعد مسارات معقّدة من المفاوضات الفنية والسياسية، استمرت طوال السنوات الأربع الماضية، وتمحورت حول ما يثيره الأمر من اعتراضات واسعة داخل الإدارات المصرية المعنية التي تؤكد أهمية الالتزام باتفاق إعلان المبادئ (في 2015) الذي يشترط إجراء دراسات فنية لتحديد سيناريوات الملء

إثيوبيا تفرض الأمر الواقع

«سدّ النهضة»: اللعبة انتهت؟

أديس أبابا - الأخبار

سلّمت الحكومة الإثيوبية مصر خطة ملء خزّان سد النهضة، والسيناريوات المختلفة، وذلك في «خطاب رسمي» أعربت فيه عن الترحيب بأيّ مقترحات لدى مصر أو السودان على الخطة المنتظر البدء في تنفيذها. وعلمت «الأخبار» أنّ الخطاب نصّ على التأكيد على التزام الجانب الإثيوبي بإعطاء المعلومات وأي خطط تتعلق بالسد في محاولة للوصول إلى آلية

للملء لا تتسبب في أي تأثير ذي ضرر على مصر والسودان.

وتضمنت تفاصيل الخطة جدولاً زمنياً لملء الخزّان، يبدأ بـ 5 سنوات يتمّ تحديدها وفقاً لسيناريوات الجفاف والفيضان ووفقاً للنماذج الرياضية والتنبؤ بكميات المياه التي تُغذي النيل الأزرق سنوياً. وتضمن الخطاب عدة خيارات أو بدائل يطرحها الجانب الإثيوبي على كل من مصر والسودان، حتى يمكن تحقيق «المنفعة المشتركة» للدول الثلاث خلال

سنوات الملء، من دون التسبب في أي أضرار بالغة.

ونأتي الخطوة الإثيوبية بتسليم خطة الملء بعد تقديمهم بطلب رسمي من خلال وزارة الخارجية الإثيوبية، بتأجيل اجتماع وزراء المياه والخارجية ورؤساء أجهزة المخابرات في الدول الثلاث، والذي كان قد اتفق عليه الرؤساء في قمة جمعهم بأديس أبابا في نهاية كانون الثاني/ يناير الماضي لحل الخلافات العالقة في مهلة أقصاها شهر، وذلك على خلفية الاضطرابات السياسية الداخلية في إثيوبيا والتي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة رئيس الوزراء الإثيوبي هيلماريام ديسالين.

وسبق لرئيس الوفد الإثيوبي إلى اللجنة الثلاثية الفنية، جديون أصفواو، أن كشف في تصريحات صحافية على هامش «يوم النيل» الذي نظّمته الحكومة الإثيوبية الأسبوع الماضي، أنّ القاهرة «لم ترد رسمياً على الخطاب الإثيوبي»، فضلاً عن «رفض الجانب المصري» التعليق أو إرسال أي ردود رسمية على التقرير الاستهلاكي لدراسات المكاتب الاستشارية.

وكانت المفاوضات الفنية بين الدول الثلاث قد تعرّضت، حيث أعلنت مصر رسمياً في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، توقّف المباحثات لعدم الوصول إلى صيغة تفاهم مشتركة لاعتماد التقرير الاستهلاكي الذي قدّمه المكتبان الاستشاريان الفرنسيان حول دراسات تأثيرات سد النهضة، وهو ما استدعى الرؤساء

مصدر مصري:
الخطة التي تسلّمناها
لم تذكر صراحة
الجدول الزمني للملء

إلى الاجتماع في كانون الثاني/ يناير الماضي، في محاولة للدفع بالمفاوضات الفنية والاتفاق على صيغة تفاهم لحل النقاط العالقة الخاصة بالاتفاق على آليات ملء خزّان السد وقواعد التشغيل.

وينصّ البند الخامس في اتفاق إعلان المبادئ الموقع في آذار/ مارس 2015، الخاص بالتعاون في «الملء الأول» وإدارة السد، على أنّ «تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كل السيناريوات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد، وكذلك الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لملك السد ضبطها من وقت إلى آخر». إلا أنّ خلافاً في تفسير نصّ هذا البند أدى إلى استهلاك الوقت في مفاوضات

لم تنتج إلى أي نتائج، حتى اتجه الجانب الإثيوبي نحو فرض سياسة الأمر الواقع من خلال إبلاغه مصر والسودان بخطة الملء، علماً بأنّها السياسة التي بدأها منذ اليوم الأول للإعلان عن إنشاء سد النهضة في أعقاب ثورة «يناير 2011» وانشغال القاهرة بالتطورات والاضطرابات الداخلية.

وعن تعرّض المسار الفني، أوضح المسؤول الإثيوبي، جديون أصفواو، أنّه من «الناحية الإجرائية كان على الدول أن تُقدّم تعليقاتها على

«أول حرب على المياه»

في تقرير نشرته «بي بي سي»، قبل أيام، بعنوان «سدّ النهضة الإثيوبي قد يشعل أول حرب على المياه في العالم»، تقول إنّ هذا السدّ «قد يؤدي إلى اندلاع حرب على المياه، ما لم تتوصل إثيوبيا إلى اتفاق بشأنه مع مصر والسودان». هذا الأمر يخوّف منه الجميع، بالأخص في مصر، منذ بداية الحديث عن السدّ. ولكن إذا ثبت أنّ أديس أبابا فرضت جدياً «الأمر الواقع» المشار إليه في التقرير الذي تنشره «الأخبار»، فإنّ الخشية قد تزيد أكثر حيال احتمالات كهذه. من الجدير ذكره، أنّ مصر كانت قد أعلنت في 18 من الشهر الجاري، تأجيل الاجتماع الثلاثي مع السودان وإثيوبيا بشأن السدّ، وقالت وزارة الخارجية، في بيان، إنّها تلقت إخطاراً من السودان بـ«تأجيل الاجتماع الوزاري الثلاثي بناءً على طلب من إثيوبيا»، معربة عن أملها أنّ يحصل الالتزام بالإطار الزمني لهذه الاجتماعات لحل الخلافات الفنية القائمة. وكان من المقرر أنّ يعقد هذا الاجتماع في الخرطوم يومي 24 و25 من الشهر الجاري. أيضاً، كرر سفير إثيوبيا لدى القاهرة، أول من أمس، في مقابلة مع صحيفة «الوطن» المصرية، أنّ بلاده «لن تستخدم السدّ في الري... نحتاج من المياه أن تصطدم بالتوربينات وتمرّ إلى دول المصب (مصر والسودان)، لذلك لن يكون هناك نقص في المعدل الطبيعي لجريان المياه باستثناء فترة ملء بحيرة السد».

(الأخبار)

مقالة

فلسطين لا تنتظر «غودو»

عبدالله السنووي *

خلف الغيوم شيء ما يطبخ باسم «مشروع سلام جديد» تتبناه الإدارة الأميركية، من دون أن تشير إلى أيّ مرجعيات دولية، أو أطر زمنية. كانت تلك إشارة أولى من واشنطن، وكانت الإشارة الثانية من بروكسل، حيث مقر الاتحاد الأوروبي.

بحسب ما توصل إليه اجتماع مشترك لوزراء الخارجية العرب المكلفين بإدارة الملف المأزوم مع نظرائهم الأوروبيين، فإنّ «الولايات المتحدة شريك لا غنى عنه في استعادة مسيرة السلام، وفقاً لمرجعيات ومقررات الشرعية الدولية»، كما قال وزير الخارجية المصري سامح شكري.

الكلام الدبلوماسي المشترك يعني كل شيء، ولا يعني أي شيء بالوقت نفسه. الخيارات شبه مغلقة والأوضاع شبه معتمة والتساؤلات الجوهرية معلقة في الفضاء بلا إجابات عليها تُقنع بأن هناك ما يردع الإدارة الأميركية عن المضي قدماً في إنهاء القضية الفلسطينية باسم نوع من السلام يحصد فيه الإسرائيليون كل شيء ويخسر فيه الفلسطينيون كل شيء.

وحدة «القدس الإسرائيلية» الكاملة ويصادر أي مفاوضات بشأنها، أو أي انسحاب منها، ما لم يحظ بموافقة ثلثي نوابه. وهذا شرط مستحيل بالنظر إلى التوازنات الداخلية وطبيعة الدولة العبرية.

كان ذلك القانون - بنصّه ومغزاه - حالة حرب معلنة تطلب التسليم النهائي بكل ما يطلبه المشروع الصهيوني رهاناً على أوضاع الإقليم المنشغل باضطراباته ونيرانه واستعداد دول عربية عدة للمضي في التطبيع الاستخباراتي والعسكري والاقتصادي، من دون أن تأبه بما نصت عليه المبادرة العربية من مفاوضة التطبيع الكامل بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. هكذا تمضي عملية تهويد المدينة المقدسة إلى آخر الشوط مهما كانت حجة القانون الدولي، أو بلاغة بيانات الإدانة.

من غير المستبعد في مدى قريب هدم المسجد الأقصى، والحفريات حوله وتحتّه لا تتوقف. وقد كان إغلاق كنيسة القيامة، التي يحجّ إليها المسيحيون في العالم، للمرة الأولى منذ مئات

وأمام البيت الأبيض نفسه. غير أنّ زخم الغضب جرى تطويقه، وأوقفت الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة. وتعرّضت المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس». كان ذلك داعياً آخر إلى الإمعان في الاستهتار ومواصلة الضغوط لتلين أيّ ممانعة في نوع السلام الذي تطلبه واشنطن. بأيّ مراجعة أخرى، فإنّ الضربة السياسية الحقيقية التي تلقتها إدارة ترامب جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 128 صوتاً - بعدما حالت بحق النقض دون صدور قرار مماثل من مجلس الأمن حصل على 14 صوتاً - بمنع المس بالوضع القانوني للمدينة المقدسة بالمخالفة للقوانين والقرارات الدولية.

كانت الهزيمة السياسية موجعة، لكنها لم تكسر نوع السلام الذي يطلبه ترامب بالقوة بسبب الشلل الرباعي، الذي أصاب العالم العربي في همته وحركته. لم يحدث أيّ استثمار سياسي للنصر الدبلوماسي في الأمم المتحدة، فيما كان الهجوم المضاد متواصلًا وشرساً. في أعقاب قرار ترامب، أصدر الكنيست قانوناً يؤكد

كان إعلان دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل والشروع في نقل السفارة الأميركية إليها من ضمن استراتيجيته معلنه أطلق عليها «السلام بالقوة». بأيّ مراجعة لما جرى منذ ذلك الإعلان، فإننا بصدد تطوير له رغم كل الاحتجاجات والاعتراضات والقرارات العربية والإسلامية والدولية.

كانت قرارات الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، كما قرارات القمة الإسلامية الطارئة أيضاً في إسطنبول، تحت الأسقف المنخفضة. سجّلت اعتراضاتها على قرار ترامب من دون اتخاذ أيّ إجراءات لها صفة الجدية مثل سحب السفراء من واشنطن، أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي، أو التلويح بإعادة النظر في طبيعة العلاقات معها. كان ذلك داعياً إلى الاستهتار الأميركي بما صدر من قرارات.

أفضل ما جرى - تحت الشعور بالصدمة والخطر معاً - المدى الذي وصلت إليه تظاهرات الغضب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة القدس، وفي كثير من العواصم العربية والأوروبية